تحديث إطار مؤسسة التمويل الدولية المعني بالاستدامة

إطار التشاور مع أصحاب المصلحة

للإفصاح العام

أبريل/نيسان 2025

جدول المحتويات

الاختصارات والأسماء المختصرة 3
مقدمة وعرض عام..... 4
إطار التشاور مع أصحاب المصلحة 5
1-1 الأهداف..... 5
2-1 نهج التشاور مع أصحاب المصلحة 5
2-1أ المرحلة الأولى: مرحلة الحوار (9-12 شهراً)..... 5
2-1ب المرحلة الثانية: مرحلة التشاور العام (12-24 شهراً)..... 6
3-1 مجموعات أصحاب المصلحة 8
4-1 آليات التشاور وإبداء الآراء والملاحظات..... 8
5-1 الجدول الزمني المتوقع..... 9

الاختصارات والأسماء المختصرة

اللجنة المعنيّة بالفعالية الإنمائية لعمليات البنك الدولي	CODE
منظمات المجتمع المدني	CSOs
مؤسسة التمويل الإنمائي	DFI
الجوانب البيئية والاجتماعية	E&S
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
بنوك التنمية متعددة الأطراف	MDBs
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	MIGA
معايير الأداء المعتمدة لدى مؤسسة التمويل الدولية	PSs
الأمم المتحدة	UN
مجموعة البنك الدولي	WBG

مقدمة وعرض عام

1. يعكس إطار مؤسسة التمويل الدولية المعني بالاستدامة، الذي تم اعتماده في عام 2006، بنيةً جديدة للسياسات والمعايير البيئية والاجتماعية التي حددت بوضوح أدوارَ ومسؤوليات المؤسسة والجهات المتعاملة معها. وتنطبق سياسة الاستدامة البيئية والاجتماعية (المشار إليها باسم سياسة الاستدامة في هذه الوثيقة) على مؤسسة التمويل الدولية (المؤسسة)، في حين أن معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية (المشار إليها باسم معايير الأداء في هذه الوثيقة) حددت المتطلبات الخاصة بالجهات المتعاملة معها على مستوى المشروع. وفي عام 2007، أضيفت إلى الإطار مذكرات توجيهية توفر إرشادات بشأن متطلبات معايير الأداء وممارسات الاستدامة الجيدة لتحسين مستوى أداء المشروعات.

2. قامت المؤسسة بتحديث إطار الاستدامة في عام 2012 ليعكس الطبيعة المتطورة للقضايا البيئية والاجتماعية، فضلاً عن التطورات التي تشهدها نماذج أعمال المؤسسة والأسواق التي تتواجد فيها. وتم توضيح أو تعزيز التزامات المؤسسة في العديد من المجالات في ذلك التحديث لتتسق مع الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة المطبقة حينها. وفي عام 2012، ولأغراض استكمال هذا الإطار، فقد تم تطوير سياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات التي تحدد التزامات المؤسسة فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المؤسسية. وعن طريق وضع إطار الاستدامة الأصلي وتحديثه اللاحق، أصبحت المؤسسة هي الجهة الدولية التي تحدد المعايير القياسية الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للقطاع الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويتألف إطار الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الوكالة) المعني بالاستدامة من سياسة الاستدامة ومعايير الأداء الخاصة بالوكالة التي اعتمدتها في أكتوبر/تشرين الأول عام 2013، وسياسة إتاحة الحصول على المعلومات التي اعتمدتها الوكالة في ديسمبر/تشرين الأول عام 2013.[1]

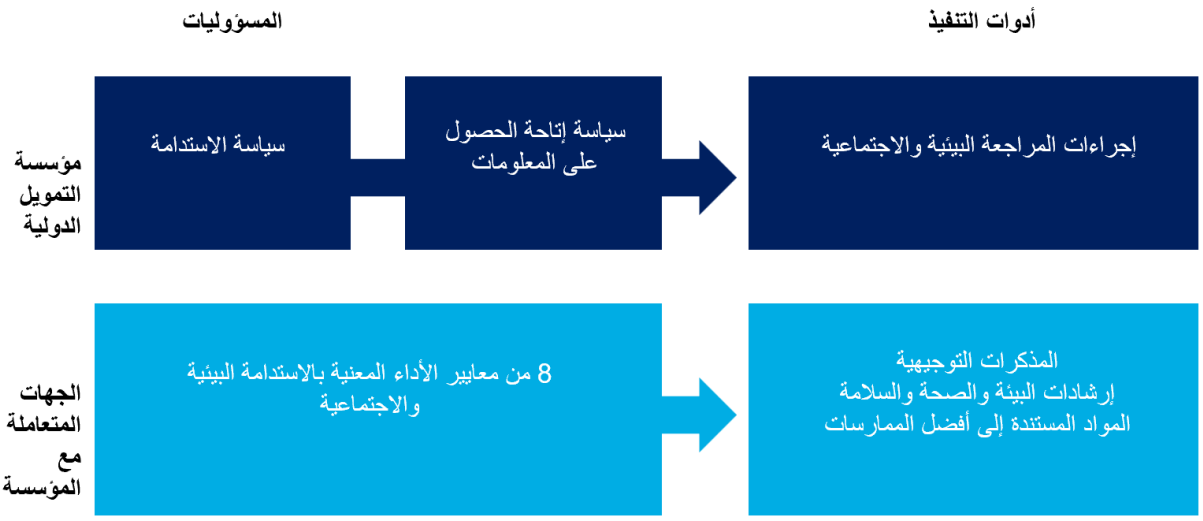

3. دأبت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تعزيز المساءلة البيئية والاجتماعية وتحسينها. ويُستكمل إطار الاستدامة بأدوات تنفيذ متنوعة، ومنها إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية، وإرشادات البيئة والصحة والسلامة، إلى جانب العديد من المذكرات التوجيهية. ومنذ عام 2012، صدرت أكثر من 80 مطبوعة وأداة للممارسات الجيدة لتوفير إرشادات بشأن تطبيق معايير الأداء ونهج المؤسسة تجاه الاستدامة. وعلى مدار العقد الماضي، كان هناك توافق متزايد بين بنوك التنمية متعددة الأطراف النظيرة مع النهج المتبع

[1] تتشابه سياسة الاستدامة ومعايير الأداء وسياسة إتاحة الحصول على المعلومات الخاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى حد كبير مع إطار مؤسسة التمويل الدولية المعني بالاستدامة من حيث الهيكل والمحتوى والمضمون، مع وجود بعض التعديلات التي تعكس اختلاف نموذج أعمال الوكالة. وتتشابه معايير الأداء الخاصة بالوكالة بشكل كبير مع معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة.

في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والشفافية المنصوص عليه في إطار الاستدامة لعام 2012 الصادر عن المؤسسة. كما قامت المؤسسة بتدعيم الادارة المختصة بشؤون السياسات وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والاستعانة بخبراء إضافيين للعمل الميداني الخاص بالجوانب البيئية والاجتماعية في إطار عملياتها الإقليمية.

4. في إطار معالجة مؤسسة التمويل الدولية للقضايا البيئية والاجتماعية الناشئة ومتزايدة التعقيد، تشرع المؤسسة حالياً في عملية تحديث شاملة لإطار الاستدامة لعام 2012. ويتيح هذا التحديث للمؤسسة والوكالة فرصةً لوضع إطارٍ للسياسات البيئية والاجتماعية للقطاع الخاص واعتماده، بحيث يعكس نهجاً مناسباً للغرض ومتناسباً مع حجم منتجاتهما المالية ومحافظهما الاستثمارية ومستوى تعقيدها، ويكون قادراً على معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة والمعقدة والتحديات العالمية.

5. ستعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشكل وثيق مع مؤسسة التمويل الدولية لمراجعة إطار الاستدامة وتحديثه، حيث يتماشى إطار الاستدامة لعام 2013 للوكالة بصورة ملموسة مع إطار الاستدامة لعام 2012 للمؤسسة، مع وجود بعض الاختلافات التي تراعي نموذج الأعمال والمنتجات المتميزة للوكالة. وفي إطار التحديث المشار إليه، ستقوم المؤسسة والوكالة بالتعاون مع البنك الدولي بالبحث في تحقيق المزيد من المواءمة من خلال التحرك نحو نهج "مجموعة البنك الدولي الواحدة في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

6. تعد مشاركة أصحاب المصلحة جزءاً أصيلاً من التحديث، ويحدد هذا الإطار الإجراءاتِ التي يشملها التشاور.

إطار التشاور مع أصحاب المصلحة

1-1 الأهداف

7. يوفر إطار التشاور مع أصحاب المصلحة نهجاً منظماً لمشاركة أصحاب المصلحة في أثناء عملية تحديث إطار الاستدامة، كما يصف القنوات والمنصات التي سيتم من خلالها التواصل معهم.

8. يستهدف إطار التشاور مع أصحاب المصلحة إتاحة منبرٍ للحوار وعرض الآراء والمقترحات على نحو شامل وشفاف ومنهجي. ويؤدي اتباع هذا الإطار المنظم إلى تحقيق الهدف المتمثل في وضع إطار استدامة محدث شامل وجامع ويعكس الآراء المتنوعة لأصحاب المصلحة المعنيين. وستسهم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة إلى جانب مؤسسة التمويل الدولية.

1-2 نهج التشاور مع أصحاب المصلحة

9. سيتم اتباع نهج منظم ومرحلي للتشاور مع أصحاب المصلحة، وبما يتوافق مع مبادئ مجموعة البنك الدولي التوجيهية بشأن التشاور، وسيتم تصميمه لتمكين مختلف أصحاب المصلحة من التشاور ودمج آرائهم المتنوعة وذات الصلة بتحديث إطار الاستدامة. ويتم تنظيم إطار التشاور ليبني تدريجياً على سلسلة من الخطوات لدمج الآراء والملاحظات التي يطرحها أصحاب المصلحة باستمرار.

1-2أ المرحلة الأولى: مرحلة الحوار (9-12 شهراً)

10. تماشياً مع الممارسات الدولية الجيدة، ومن أجل التحضير لجلسات التشاور العامة حول إطار الاستدامة، سيتم إجراء اثنين من الأنشطة التمهيدية لاستقاء الآراء والمقترحات الخارجية، وهما:

(أ) التخطيط لجلسات التشاور العام

(ب) الجلسات الفنية الموجهة حول قضايا السياسات.

11. **التخطيط لجلسات التشاور العام:** يركز هذا النشاط على إرساء أساس ونهج المشاركة والتواصل مع أصحاب المصلحة الذين يمثلون مختلف الفئات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمراكز البحثية والفكرية، والنقابات والاتحادات العمالية، والمنظمات والمنابر المعنية بالشعوب الأصلية. والهدف من ذلك هو جمع آراء ومقترحات واسعة ومتنوعة بشأن عملية التشاور الشاملة المقترحة، فضلاً عن أي قضايا إضافية للنظر فيها خلال عملية التحديث.

12. سيتم عقد سلسلة من الجلسات لتسهيل المناقشات المتعمقة وتسجيل الآراء والملاحظات التي يشارك بها أصحاب المصلحة. وقبل عقد هذه الجلسات المخصصة لمن يتم توجيه الدعوة لهم فقط، سيتم تزويد المشاركين بالمعلومات الأساسية ذات الصلة، وورقة عمل وقائمة بالأسئلة التي ستساعد في تنظيم جلسات المشاركة وإثرائها وتوجيهها، فضلاً عن تسجيل الآراء والملاحظات حول كيفية المشاركة بأكبر قدر من الفاعلية في المرحلة الثانية.

13. ستعمل هذه المشاركة على إثراء وتحسين نهج التشاور الذي سيتم وضعه في خطة التشاور مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك تحديد وسائل المشاركة، وتحديد أصحاب المصلحة، والإفصاح عن الوثائق، والشكل الذي يتم به طرح الآراء والمقترحات والملاحظات، وعرض المراجعات.

14. **الجلسات الفنية الموجهة:** يركز النشاط الثاني في هذه المرحلة على تسجيل الآراء والرؤى ووجهات النظر حول قضايا مختصة بمحاور تركيز محددة وتتعلق بالشفافية وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية يطرحها الخبراء المتخصصون، بما في ذلك الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، والأوساط الأكاديمية، وخبراء الصناعة، وشبكات ومجتمعات الممارسين، ومؤسسات التمويل الإنمائي والممولين، ومنظمات المجتمع المدني. وستساعد هذه الجلسات المخصصة لمن يتم توجيه الدعوة لهم فقط، بالحضور الشخصي أو الافتراضي، في إثراء إطار العمل فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المحتملة وإستراتيجيات التخفيف الحديثة والسليمة فنياً والتي ترتبط بالمجالات المتخصصة. وسيتم استكمال هذا الجهد بمشاركة داخلية يتم إجراؤها في مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار وعلى مستوى مجموعة البنك الدولي.

15. في نهاية المرحلة الأولى، سيتم الإفصاح عما يلي:

(أ) ملخص نتائج المرحلة الأولى

(ب) خطة التشاور مع أصحاب المصلحة مع مزيد من التفاصيل حول تنفيذ المرحلة الثانية.

1-2ب المرحلة الثانية: مرحلة التشاور العام (12-24 شهراً)

16. سيتم إعداد مسودة أولى لإطار الاستدامة المحدث في بداية المرحلة الثانية والتي ستركز على نشر المسودة وتعميمها، وعقد جلسات تشاورية وتلقي الآراء والمقترحات. وستتواصل أنشطة المشاركة مع أصحاب المصلحة باستخدام قنوات وأشكال متعددة بهدف توسيع مظلة الحوار الذي بدأ في المرحلة الأولى، وسوف توضح البوابة الإلكترونية المخصصة للتشاور بشأن تحديث إطار الاستدامة المنابر التي يمكن المشاركة من خلالها، والوسائل التي يمكن لأصحاب المصلحة استخدامها لطرح آرائهم وملاحظاتهم، فضلاً عن تحديد أماكن جلسات المشاركة وتواريخها وأشكالها.

17. من أجل تعزيز عملية تشاور بحيث تتم على نحو تشاركي وشفاف وشامل للجميع، سيتم عقد جولتين من المشاورات خلال المرحلة الثانية، مما يوفر فرصة كبيرة لأصحاب المصلحة لمراجعة المواد والوثائق وتبادل التعليقات، والآراء، والملاحظات، والاقتراحات. وسيتم تحديد الإطار الزمني لكل جولة من المشاورات في خطة التشاور مع أصحاب المصلحة، التي سبق وضعها بناءً على الآراء والمقترحات التي تضمنتها المرحلة الأولى.

18. **التشاور بشأن المسودة الأولى لإطار الاستدامة المحدث.** ستصدر المسودة للمراجعة والتشاور بشأنها بعد إقرارها من جانب اللجنة المعنيّة بالفعالية الإنمائية لعمليات مجموعة البنك الدولي. ومن المتوقع أن تتضمن الحزمة المسوداتِ الأولى لكل عنصر من عناصر إطار الاستدامة المحدث كما يلي:

(أ) سياسة الاستدامة البيئية والاجتماعية

(ب) سياسة إتاحة الحصول على المعلومات

(ج) معايير الأداء المعتمدة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية.

19. سيتم تسجيل الآراء والملاحظات حول مسودة الإطار باستخدام قنوات مختلفة، بما في ذلك الجلسات التشاورية في مناطق العمل المختلفة، والبوابة الإلكترونية المخصصة للتشاور بشأن تحديث إطار الاستدامة، وباستخدام البريد الإلكتروني، كما سيتم دراسة إتاحة قنوات إضافية، حسب الاقتضاء.

20. ستُنظم مشاورات لمختلف عناصر إطار الاستدامة، ويمكن تنظيم جلسات تشاورية أكثر استهدافاً بشأن قضايا فنية ومختصة بمحاور تركيز محددة. وسيتم الإعلان عن معلومات تفصيلية حول المشاورات، بما في ذلك الشكل والتواريخ والقضايا التي ستتم مناقشتها على البوابة الإلكترونية المخصصة للتشاور بشأن تحديث إطار الاستدامة.

21. من المتوقع أن تقوم مؤسسة التمويل الدولية باستضافة جلستين مفتوحتين على الأقل بمقرها الرئيسي خلال المرحلة الثانية، مما يتيح للمشاركين منبراً مركزياً لتلقي الآراء والملاحظات وإجراء المناقشات الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم كل مكتب إقليمي تابع للمؤسسة باستضافة جلسة تشاورية واحدة على الأقل، بحيث يتم تنظيمها خصيصاً للتشاور بشأن القضايا والشواغل والمخاوف والآراء التي تخص كل منطقة على حدة. ومن المتوقع أن تقوم جهة خارجية استشارية بتيسير جلسات التشاور بشكل احترافي. وستعقد الجلسات على مستوى المكاتب الإقليمية مصحوبة بترجمة فورية إلى اللغات المحلية.

22. ستتم استضافة جلسات تتبع نُهُجاً ملائمة من الناحية الثقافية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المتضررة لتشمل آراءهم الفريدة، مما يضمن سماع أصواتهم والتعبير عن مقترحاتهم بوضوح والنظر في إدراجها ضمن إطار الاستدامة.

23. **التشاور بشأن النسخة المنقحة من مسودة إطار الاستدامة.** اتباعًا للممارسات السابقة، سيتم نشر نسخة منقحة من مسودة إطار الاستدامة لإبداء التعليقات والملاحظات العامة عليها. وسيتم وضع علامات على الوثائق المنقحة لتحديد التغييرات التي طرأت على النسخة الأولى من المسودة. وتستهدف هذه الجولة من التشاور تلقي تعليقات محددة وموجزة على النسخة المنقحة من مسودة إطار الاستدامة قبل تقديم الإطار المحدث لمجلس المديرين التنفيذيين من أجل اعتماده. وستتضمن النسخة المنقحة من المسودة جميع مكونات إطار الاستدامة، إلى جانب مصفوفة تجمع كافة الآراء والملاحظات التي تم طرحها خلال الجولة الأولى من التشاور.

24. بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني والقنوات الإلكترونية، ستعقد جلستان على الأقل باللغة الإنجليزية، وجلسة واحدة على الأقل بكل لغة من اللغات الرسمية لمجموعة البنك الدولي (العربية والصينية والفرنسية والبرتغالية والروسية والإسبانية). ويهدف هذا النهج إلى زيادة إمكانية الوصول والمشاركة إلى أقصى حد، مما يتيح مشاركة أوسع وفرصاً لإبداء الآراء والملاحظات من جانب أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم.

1-3 مجموعات أصحاب المصلحة

25. نحن ملتزمون بإجراء عملية تشاور على نحو شفاف وشامل في جميع مراحل وضع الإطار المحدث للاستدامة. وإدراكاً منا لأهمية تنوع الآراء ووجهات النظر، تلتزم المؤسسات بجدية المشاركة وتسهيل الحوار والتعاون الهادف مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يمثلون طيفاً متنوعاً من القطاعات والمناطق، والمستخدمين، والفئات المهنية، والتوجهات.

26. قد يشمل أصحاب المصلحة الخارجيون ما يلي: (أ) البنوك الإنمائية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي؛ و(ب) الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ و(ج) منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الدينية؛ و(د) النقابات والاتحادات العمالية؛ و(هـ) الاتحادات والرابطات الصناعية؛ و(و) المنظمات المعنية بالشعوب الأصلية؛ و(ز) المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشاريع؛ و(ح) الشركاء العاملين في القطاعات المالية؛ و(ط) الوكالات التابعة للأمم المتحدة؛ و(ي) الحكومات؛ و(ك) الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية والفكرية؛ و(ل) العاملين في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية من شبكات ومجتمعات الممارسين والاستشاريين المستقلين وجمعيات الخبراء.

27. ستتعاون فرق العمل المختصة بتحديث إطار الاستدامة داخل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة، ومجموعة التقييم المستقلة، وأيضاً مع خبراء البنك الدولي. وستتعاون فرق المؤسستين مع مجلس المديرين التنفيذيين لكل منهما على مدار عملية تحديث الإطار.

1-4 آليات التشاور وإبداء الآراء والملاحظات

28. سيتم استخدام آليات متنوعة لإبداء الآراء والملاحظات من أجل إتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصلحة للمشاركة بآرائهم ومقترحاتهم ومعرفة كيفية تلقيها؛ وهذه الآليات تشمل ما يلي:

(أ) الآراء والمقترحات المكتوبة: يتم تسجيلها باستخدام البوابة الإلكترونية المخصصة للتشاور بشأن تحديث إطار الاستدامة والبريد الإلكتروني وغيرها من القنوات المُخصصة.

(ب) الآراء والمقترحات الشفهية: يتم تسجيلها خلال الاجتماعات التي تنظم بشكل افتراضي على شبكة الإنترنت، أو بشكل شخصي في المقر الرئيسي للمؤسسة أو في مكاتبها الإقليمية.

(ج) تسجيل الآراء والملاحظات: يتم الحصول عليها من خلال النماذج المنظمة، والمسوحات الاستقصائية، والمنتديات المفتوحة، بهدف ضمان تسجيل كافة الآراء والمقترحات.

(د) آلية إبداء الآراء والملاحظات: سيتم الإفصاح عن مصفوفة ملخصة للآراء والملاحظات بعد الجولة الأولى من المشاورات. ستتضمن المصفوفة التعليقات المسجلة دون نسبها.

29. ستكون اللغة الإنجليزية هي اللغة الأساسية لعملية التشاور، وسيتم الإفصاح عن الوثائق باللغة الإنجليزية، مع توفير الوثائق الداعمة (مثل العروض الإيضاحية الموجزة) باللغات الرسمية لمجموعة البنك الدولي. وستتم ترجمة إطار الاستدامة النهائي الذي اعتمده مجلس المديرين التنفيذيين وإتاحته بجميع اللغات الرسمية لمجموعة البنك الدولي.

1-5 الجدول الزمني المتوقع

30. من المتوقع أن تستغرق المرحلة الأولى (مرحلة الحوار)، التي تركز على جلسات الاستماع المستهدفة والحوار بشأن عملية التحديث وصياغة المسودة الأولى للإطار المحدث، فترةً تتراوح من 9 إلى 12 شهراً تقريباً، بداية من شهر أبريل/نيسان 2025 وحتى شهر مارس/آذار 2026.

31. من المتوقع أن تستغرق المرحلة الثانية (مرحلة التشاور العام)، التي تشمل جولتين من التشاور، ودمج الآراء والملاحظات، ووضع اللمسات الأخيرة على إطار الاستدامة المحدث، فترةً تتراوح من 12 إلى 24 شهراً تقريباً، ومن المتوقع أن تبدأ في عام 2026.

32. عقب انتهاء المرحلة الثانية، ومن أجل ختام المشاورات، سيتم الإفصاح عن الحزمة النهائية من الوثائق لأصحاب المصلحة بعد موافقة مجلس الإدارة.